

الربع الثاني من العام شهد تراجعات حادة

«الوطني»: التضخم وتشديد سياسة الفيدرالي ومخاوف الركود تعصف بأسواق الأسهم



وارتفع صافي التدفقات الأجنبية إلى 221 مليون دينار خلال الربع الثاني، بينما وصل المستثمرون الكويتيون العمليات البيعية. وأدى هذا التراجع لتقليص المكاسب في النصف الأول من 2022 إلى 5.2 في المئة فقط مقارنة بأعلى مستوياتها التي بلغت 20 في المئة في أوائل مايو. وبالرغم من الأداء السلبى، إلا أن الأنشطة الاكتتابات العامة الأولية نشطت، مما يشير لقوة معنويات الاقبال على الاستثمار. وجمعت الشركات الخليجية أكثر من 22 مليار دولار من خلال طرح عدد من العروض الأولية والثانوية على مدار الاثني عشر شهرا الماضية. ويشمل ذلك طرح أسهم شركة على الغانم وأولاده للسيارات في الكويت، والتي جمعت 100 مليون دينار (حوالي 323 مليون دولار) من طلبات الاكتتاب البالغ قيمتها 3 مليارات دولار. إضافة لأكثر طرح عام أولي في أبو ظبي على الإطلاق، والذي يتمثل بإدراج شركة بروج، وهو مشروع مشترك للبترولوكيموايات يجمع بين شركة بنزول أبوظبي الوطنية «أدنوك» وشريكها الاستراتيجي بورييليس إيه جي. ونجحت الشركة في جمع مليار دولار وتخطت قيمة طلبات الاكتتاب أكثر من 83 مليار دولار، في إشارة للطلب القوي على الاكتتابات الإقليمية.

المخاطر تهيم على توقعات الأسهم

تعتمد آفاق نمو أسواق الأسهم لحد كبير على توجهات الاحتياطي الفيدرالي وقدرته على كبح جماح التضخم دون إعاقة النمو الاقتصادي. وتشكل القيود التي تهدد سلاسل التوريد، وارتفاع عائدات سندات الخزنة، وإمكانية ضعف أرباح الشركات من أبرز المخاطر التي تهدد الأسواق. وأدت تلك العوامل، إلى جانب سياسات التشديد الكمي لتفاقم معنويات العزوف عن المخاطر وزيادة الطلب على أصول الملاذ الآمن. وأخيرا، فمن المرجح استمرار تأثير أسواق دول مجلس التعاون الخليجي سلبا، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط والتوقعات الاقتصادية الإيجابية بإدء الأسواق العالمية. وقد تتأثر بتوقعات ضعف الطلب على النفط وتدهور أوضاع السيولة.

القريب نظراً لاستمرار تلك المخاطر.

الأسهم الخليجية

بعد تفوق أداء أسواق الأسهم الخليجية على نظيراتها العالمية في الربع الأول من 2022 مع تحسن أسعار النفط وآفاق النمو الاقتصادي، عادت مجددا وعكست اتجاهها بحدّة في الربع الثاني من 2022، مع امتداد تأثير المخاطر العالمية لاقتصاديات المنطقة. وتضررت ثقة المستثمرين من ارتفاع الضغوط التضخمية من الخارج، وذلك بفعل قيام البنوك المركزية الإقليمية برفع أسعار الفائدة لتوائم سياساتها مع الاحتياطي الفيدرالي، مما شدد أوضاع السيولة. كما قام بعض المستثمرين بتسيير مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي مما يعني ضمنا ضعف توقعات الطلب على النفط (سجل شهر يونيو أول خسارة شهرية للنفط منذ نوفمبر 2021)، والتي تعتبر محركا رئيسيا لأداء الأسهم الإقليمية، إضافة لآثر جنسي الأرباح بعد المكاسب القوية في الربع الأول من 2022.

وانخفض مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 14 في المئة على أساس ربع سنوي وقلص مكاسبه السنوية إلى 1.3 في المئة مقابل تسجيله لنمو بنحو 22 في المئة في أبريل. وجاءت السعودية في صدارة الأسواق الخاسرة (12- في المئة على أساس ربع سنوي) وتبعتها البحرين (11- في المئة)، بينما تراجع أداء بورصة عُمان (2- في المئة التي شهدت أداءً أضعف نسبيا في الربع الأول من عام 2022. كما تراجع مؤشر السوق العام لبورصة الكويت بنسبة 9 في المئة، مع انخفاض القيمة السوقية إلى 43.6 مليار دينار مقارنة بأعلى المستويات المسجلة على الإطلاق التي قاربت 50 مليار دينار في أوائل مايو الماضي، بينما تباطأت أنشطة التداول ووصلت قيمة الأسهم المتداولة لأدنى مستوياتها المسجلة في تسعة أشهر عند 53.6 مليون دينار يوميا في يونيو. وبالرغم من أن الخسائر كانت واسعة النطاق في الكويت، إلا أن بعض القطاعات شهدت تراجعات حادة مثل مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية (26- في المئة) والخدمات المالية (17- في المئة) والمقار (14- في المئة).

قيمتها على أساس ربع سنوي. وساهم في الحد من خسائر الأسواق الناشئة تمكن الأسهم الصينية من تسجيل بعض النمو (ارتفاع مؤشر CSI 300 بنسبة +6 في المئة على أساس ربع سنوي)، وذلك بفضل السياسات النقدية التي طبقتها الصين وتخفيف بعض القيود المتعلقة بأحتواء تفشي فيروس كوفيد19-. وقد يؤدي السياريو التشاؤمي الذي يتسم بتباطؤ وتيرة النمو، وهو الوضع الذي نشهده حاليا إلى حد كبير، أو الوقوع في براثن الركود، إلى تراجع توقعات ربحية الأسهم، والتي تبدو في الوقت الحالي متفائلة بالنظر إلى ضعف البيئة الاقتصادية. كما أن تشديد السياسات النقدية (من المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 175 نقطة أساس إضافية قبل نهاية عام 2022 وبدا بالفعل في خفض ميزانيته في منتصف يونيو الماضي) يعتبر من أبرز المخاطر التي تحيط بأسواق الأسهم. وحتى وقت قريب، كانت البيانات الاقتصادية جيدة، إلا أنها بدأت في الآونة الأخيرة تكشف عن بوادر ضعف بعض المؤشرات مثل الإنفاق الاستهلاكي والنشاط التجاري وبيانات الإسكان. وسوف يؤدي تسجيل البيانات الاقتصادية مزيد من التراجع إلى تعزيز مخاوف الركود، كما يمثل مخاطر شديدة على الأسواق. وعلى نطاق أضيق، قد يكون ارتفاع عوائد السندات قد ساهم في تراجع أسواق الأسهم، إذ وصل عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات إلى 3.5 في المئة في منتصف يونيو بعد رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة 75 نقطة أساس. قبل تراجع حدة مخاوف الركود. وتشير التقديرات لاستمرار تراجع المعنويات حتى يستعيد الاقتصاد عافيته، أو يتخذ التضخم اتجاها هبوطيا بصورة مقنعة، أو يحد الاحتياطي الفيدرالي من موقفه المتشدد. وقد تستعيد الأسواق فقها جزئيا إذا شهد الربع الثاني نمو الأسواق بوتيرة جيدة وسجلت الشركات أرباحا قوية. كما سيساهم تحسن معدلات التضخم والمؤشرات الرئيسية الأخرى، وإنهاء الحرب في أوكرانيا، وتخفيف قيود سلاسل التوريد في تعزيز أداء الأسهم، إلا أن التوقعات في الوقت الحاضر سلبية على المدى

واصلت أسواق الأسهم العالمية تراجعها في الربع الثاني من 2022، إذ أدى تشديد السياسات النقدية واستمرار تزايد معدلات التضخم لإنارة المخاوف من حدوث ركود تضخمي، إلى جانب حالة عدم اليقين الناجمة عن الحرب في أوكرانيا. وتبعت الأسهم الخليجية تراجع نظيراتها العالمية، مما أدى إلى محو المكاسب القوية التي حققتها في الربع الأول من 2021 نظرا لأخذ المستثمرين في الاعتبار تزايد المخاطر العالمية في ظل قيام البنوك المركزية الإقليمية برفع أسعار الفائدة في خطوة مماثلة لتوجهات الاحتياطي الفيدرالي.

ويسود أسواق الأسهم في الوقت الحالي حالة من الحذر المتزايد من قبل المستثمرين وتراجع معنوياتهم على نطاق واسع، والتي يركز معظمهم على المخاوف المتعلقة بالنمو والتضخم، مما أدى إلى تزايد التوقعات السلبية على المدى القريب. وستعتمد آفاق نمو الأسواق إلى حد كبير على مدى فعالية البنوك المركزية في المهمة الصعبة المتمثلة في كبح جماح التضخم دون التسبب في ركود. وإذا نجحت مساعي مجلس الاحتياطي الفيدرالي في تحقيق ذلك، فقد تتلاشى مخاوف المستثمرين، مما يؤدي بالتالي لانتعاش الأسهم. من جهة أخرى، هناك فرصة حقيقية لحدوث ركود تضخمي، وإذا حدث ذلك بالفعل، فقد تتزايد الضغوط على الأسهم وتدفعها لمزيد من التراجع.

الأسواق الأمريكية تقود تراجع البورصات

تفاقمت خسائر أسواق الأسهم العالمية خلال الربع الثاني من 2022، والتي بدأت بالتراجع في مستهل العام الحالي نظرا لتأثر ثقة المستثمرين بتزايد معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة ومخاوف الركود. وسجل مؤشر مورجان ستانلي لجميع دول العالم خسائر حادة بنسبة 14 في المئة على أساس ربع سنوي على خلفية الأداء السلبى للأسواق الأمريكية في ظل تراجع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 وداو جونز الصناعي بنسبة 16 في المئة و 11 في المئة، على التوالي. وحذت الأسواق الأوروبية حذوها، إذ خسر مؤشر يورو ستوكس 50 نسبة 11.5 في المئة من

أرباح «تعليمية» تنخفض 5.1 في المئة خلال 9 أشهر

انخفضت أرباح المجموعة التعليمية القابضة خلال التسعة أشهر المنتهية بـ31 مايو الماضي بنسبة 5.1 في المئة على أساس سنوي، بفعل عاملين. وحسب بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، بلغت أرباح التعليمية في التسعة أشهر المنتهية بـ31 مايو السابق 5.56 مليون دينار، مقابل 5.86 مليون دينار، بنمو 7.1 في المئة عن

انخفضت أرباح المجموعة التعليمية القابضة خلال التسعة أشهر المنتهية بـ31 مايو الماضي بنسبة 5.1 في المئة على أساس سنوي، بفعل عاملين. وحسب بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، بلغت أرباح التعليمية في التسعة أشهر المنتهية بـ31 مايو السابق 5.56 مليون دينار، مقابل 5.86 مليون دينار، بنمو 7.1 في المئة عن

«بيتك» و«المتحد البحريني» يعلنان تحديد معدل محدث لتبادل السهم

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» والبنك الأهلي المتحد البحريني، أن تطور جديد في عملية استحواد الأول على الثاني، مع تحديد معدل محدث لتبادل السهم بين البنكين.

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» والبنك الأهلي المتحد البحريني، أن تطور جديد في عملية استحواد الأول على الثاني، مع تحديد معدل محدث لتبادل السهم بين البنكين. كما أطلع مجلس الإدارة على كتاب حماية المنافسة بشأن الموافقة على ذلك الاستحواذ، مع استعراض الكتاب الأورد من مجلس إدارة «المتحد البحريني» بشأن المعدل المحدد لتبادل الأسهم بين البنكين. ووافق مجلس إدارة «بيتك» و«المتحد البحريني» على

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» والبنك الأهلي المتحد البحريني، أن تطور جديد في عملية استحواد الأول على الثاني، مع تحديد معدل محدث لتبادل السهم بين البنكين. كما أطلع مجلس الإدارة على كتاب حماية المنافسة بشأن الموافقة على ذلك الاستحواذ، مع استعراض الكتاب الأورد من مجلس إدارة «المتحد البحريني» بشأن المعدل المحدد لتبادل الأسهم بين البنكين. ووافق مجلس إدارة «بيتك» و«المتحد البحريني» على

«KIB» يتوج الرباح في حملة «طلب بطاقة

فيزا مسبقة الدفع» عبر تطبيق البنك

الأربعاء الموافق 13 يوليو 2022، على أن يقوم البنك باستقبال عملائه على نطاق محدود يوم الخميس الموافق 14 يوليو 2022، وذلك في الفرع الرئيسي وكل من فرع الفروانية، والسالمية، والفحيحيل، وغرب الجبراء، وخيطان، كما سيستمر الفرع الرئيسي وفرع خططان في تقديم خدمات البنك لعملائه من الأفراد والشركات. وسيستأنف KIB تقديم جميع خدماته المصرفية عبر كافة فروع المصرفية بعد انتهاء العطلة الرسمية مباشرة، يوم الأحد الموافق 17 يوليو 2022. كما يهني KIB الجميع بمناسبة عيد الأضحى المبارك، متمنيا لهم أوقات سعيدة، ومنوها إلى استمراره بتقديم خدماته المصرفية إلكترونيا على مدار 24 ساعة، حتى يتمكن عملاء البنك من متابعة أعمالهم وإنجاز معاملاتهم المصرفية بمنتهى الكفاءة دون تعطيل، وتمتثل هذه الخدمات المتنوعة في كل من تطبيق الهواتف الذكية KIB Mobile، الذي يتيح للعميل إمكانية إجراء معظم العمليات المصرفية الأساسية، وخدمة «KIB دابركت» من الهاتف النقال دون إنترنت، إضافة إلى خدمة «live chat» و«KIB أون لاين» على موقع البنك الإلكتروني www.KIB.com.kw.



نواف الخريف

على تلك البطاقة وإعادة تعبئتها عبر كل من تطبيق البنك KIB Mobile، وموقع KIB أون لاين، والخدمة الهاتفية أو من أي فرع من فروع البنك. ويشارك عملائه فرحة عيد الأضحى ويستمر في تقديم خدماته خلال العطلة: كما أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن استمراره في تقديم خدماته المصرفية لهم على مدار الساعة خلال عطلة عيد الأضحى المبارك، وذلك عبر قنواته البديلة ومنصاته الرقمية المختلفة، حرصا منه على تلبية احتياجاتهم أثناء فترة احتفالهم بالعيد، سواء داخل الكويت أو خارجها. هذا، وسيقوم KIB بتعطيل أعماله ابتداءً من يوم الأحد الموافق 10 يوليو 2022 وحتى

مستمرًا في ابتكار عروضه وحملاته المتنوعة، والترويج لسلسلة منتجاته وخدماته المصرفية المتميزة، أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن الفائز في الحملة الخاصة التي أطلقها مؤخرا المكافأة عملائه من تقديموا بطلب للحصول على بطاقة فيزا KIB مسبقة الدفع عبر تطبيق البنك KIB Mobile. وقد تميزت الحملة التي امتدت بين الـ 12 إلى الـ 26 يونيو 2022 بتقديم فرصة للدخول في السحب على جائزة نقدية قدرها 200 د.ك، حيث تم إجراء السحب نهاية الشهر الماضي وفاز فيه وليد السبيعي.

وبعد توجهه بالتهنئة للفائز في الحملة KIB، أفاد المدير التنفيذي في الإدارة المصرفية للأفراد في KIB، نواف الخريف، بأن الغرض الأول من تنظيم الحملة كان التعريف بسهولة التقديم بطلب إصدار بطاقة فيزا KIB مسبقة الدفع عبر تطبيق البنك KIB Mobile، مع كيفية الاستفادة بمن أياها المتعددة، مضيفاً أن مثل هذه الحملات أيضاً تهدف وبشكل عام إلى تعزيز التوعية بقنوات KIB الرقمية المتعددة، وتشجيع العملاء على استخدامها لإجراء معاملاتهم المصرفية بمنتهى الراحة والسهولة والكفاءة، دون الحاجة إلى زيارة الأفرع. وفي ختام تصريحه، لغت الخريف إلى أن بطاقة فيزا KIB مسبقة الدفع متوفرة للعملاء، مبيّناً أنها تعد الفريق الأمثل لاتباع العديد من المعاملات المصرفية، أبرزها عمليات السفر، حيث أوضح بأنه يمكن استخدامها لحجز تذاكر السفر وحجز الفنادق. علماً بأنها مزودة بتقنية الشريحة الذكية، ذكر الخريف أنه يمكن استخدام بطاقة KIB مسبقة الدفع في أجهزة السحب الآلي ATM أو في نقاط البيع، وفي الشراء عبر المواقع الإلكترونية من كافة أنحاء العالم، منوها إلى سهولة الحصول